قياس أثر السياسة السعرية لحاصل تمر الزهدي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة (1995 – 2015)

فيصل حسين سعود* رجاء طعمة الواسطي ** باسم فاضل لطيف*

الملخص

أحتل إنتاج التمور في العراق مركز الصدارة في إجمالي الإنتاج العالمي من حيث الكمية المنتجة والمصدرة ، وبالرغم من تلك المكانة فإننا نجد تراجعاً واضحاً في عمل العراق النسبي من الإنتاج العالمي في أثناء مدة الدراسة من (1995–2015) مما أعطى مؤشرات تدهور واضحة في الإنتاج للأصناف الرئيسة من التمور ، تعد السياسة السعرية من المواضيع المهمة في مختلف الأنظمة الاقتصادية من خلال أهميتها في تحفيز المنتجين الزراعيين لزيادة الإنتاج وسد الطلب المحلي وتصدير الفائض منه والحصول على العملة الصعبة التي يحتاجها اقتصاد أي بلد . لذا فان الدراسة استهدفت بصفة أساس على معرفة وتحليل الكفاءة الفنية للتمور في العراق وذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي لأشجار النخيل المثمرة وإنتاج التمور بحسب الأصناف الرئيسة ودراسة التقدير الإحصائي لدوال الإنتاج ،ودراسة تطور المؤشرات الإنتاجية لمحصول التمور في العراق في أثناء المدة من (1995–2015)،واعتمدت الدراسة على استخدام الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة عن طريق استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ،والاتجاه الزمني العام لقياس تطور المتغيرات للمحصول . كما تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتقدير الدوال لهذا المحصول ،وقد اعتمدت الدراسة على ثلاث دوال وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 9) وهي :

1–الدالة الإنتاجية 2– الدالة الاستهلاكية 3– الدالة السعرية

تناولت أيضا الإنتاج العراقي للتمور من خلال تطور أعداد أشجار النخيل المثمرة والإنتاجية والإنتاج على مستوى العراق والأصناف المختلفة، وتبين ان هناك تراجع بأعداد النخيل بسبب الحروب وتجريف البساتين والإهمال وارتفاع الملوحة وعدم المكافحة للآفات التي تصيب النخلة بصورة صحيحة ،كما تطرقت الدراسة الى اهم العوامل الفنية المؤثرة في انتاجية النخلة وهي كمية السماد ،وكمية المبيدات ،والعمالة ، والواردات المائية ، واعداد النخيل ، والمتغير الوهمي وتوصلت الدراسة الى عوامل الإنتاج ليس جميعها معنوية.

المقدمة

تعدّ السياسة السعرية وسيلة لنظام سعري سليم كما انها واحدة من السياسات الاقتصادية التي تتم من خلالها عملية التنمية الاقتصادية. وتسهم في تقليل التقلبات التي تتعرض لها الأسعار والدخول الزراعية وعليه فأن السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل الوسائل المباشرة وغير المباشرة كلها للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والإعانات المالية التي من شأنها التأثير في مستوى السعر ثم على قوة السوق التلقائية . تتطلب مسالة الحفاظ على دخول الفلاحين المنتجين في مستوى معين الموازنة بين أسعار البيع للمنتجات الزراعية وأسعار الشراء لمستلزمات الإنتاج ، كذلك فان السياسة السعرية فيما يخص المستهلك تتـــــطلب الموازنة بين أسعار البيع للمستهلكين والمدخولات النقدية للمواطنين لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين

جزء من رسالة ماجستير للباحث الاول.

*كلية الزراعة، جامعة تكريت، تكريت، العراق.

**كلية الزراعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ويعدٌ مبدأ ثبات الأسعار من المرتكزات الرئيسة. للسياسة السعرية ، فهو يعكس من جانب الإستقرار الإقتصادي ، ومن جانب آخر يُعَد إحدى الأدوات المهمة لرفع المستوى المعاشي وضمان اضطراد تطور القوى الإنتاجية ، إذ تقوم السياسة السعرية بالتأثير في الأسعار بما يحقق الهدف الإقتصادي والإجتماعي المطلوب ويحصل هذا التدخل من قبل الدولة عندما لا يحقق تحديد الأسعار والأهداف الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة وفق قانون العرض والطلب في السوق . لذا فأن حرية التسعير تلحق ضرراً بالمواطن والإقتصاد الوطني إذ تعدٌ التمور من اهم الثروات الوطنية الى جانب الثروات الطبيعية الأخرى كالنفط الخام والموارد الأخرى ، لأنها من ابرز المنتجات الإقتصادية لنخيل التمر وذلك لإحتوائها على قيمة غذائية عالية لما توفره من مركبات حيوية عالية القيمة ، وتدخل التمور في العديد من الصناعات الغذائية ويعدٌ العراق من الدول الرئيسة المنتجة للتمور ، إذ يتميز بإنتاجه لأصناف عديدة ونادرة مقارنة بباقي الدول المنتجة .

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التمور لانها المنتوج التصديري الأهم ان لم يكن الوحيد للعراق ، كما ان الأسعار هي واحدة من المؤشرات الإقتصادية التي تحتل موقعاً مهماً لدى متخذي القرارات الإقتصادية والسياسية على حد سواء التي تستهدف مصلحة كل من المستهلكين والمنتجين ، لذا تجسدت ضرورة دراسة أسعار محصول تمر (الزهدي)، إذ إن ظاهرة تذبذب وعدم إستقرار الأسعار يعطي مؤشراً سلبياً لطبيعة الاقتصاد الوطني في البلاد وان هذا الصنف الأكثر إنتاجاً وتصديراً من بين بقية أصناف التمور . وفضلاً على ذلك فأن للسياسة السعرية عملاً فاعلاً في تحفيز الإنتاج كماً ونوعاً أما عن طريق سياسة دعم أسعار المنتوج او دعم أسعار مستلزمات الإنتاج او عن طريق الاثنين معاً ، ويتوقف نجاح أي من السياستين على توفير الظروف الموضوعية لها .

مشكلة البحث

ما تزال السياسة السعرية في العراق تعاني من نواقص في أسس التسعير مما جعلها تخفق في تحقيق استقرارية في الأسعار وفي انسيابية عرض السلع الزراعية ، كما إنها عجزت عن الإستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي . ويظهر ان سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية لم تكن مجزية بالدرجة التي تحفز المنتج وتدفعه نحو إنتاج السلع التي تحقق الأمن الغذائي من جهة وتحقق له دخلا مناسبا من جهة أخرى مما ادى الى تراجع إنتاج تمور الزهدي . لذا فأن الآثار المترتبة على مستوى التدخل السعري لمحصول تمر (الزهدي) يمكن ان يُحسم باستعمال عدد من المعايير الاقتصادية القياسية التي ستركز عليها هذه الدراسة.

فرضية البحث

يفترض البحث ان التدخل السعري في رسم الاتجاهات السعرية لتمور الزهدي سيكون له اثر مهم على إنتاج هذه التمور ، وان منتجي تمور الزهدي يستجيبون لهذا التدخل السعري ، وان التدخل السعري سيكون عاملاً مؤثراً في الأمن الغذائي في العراق.

هدف البحث

1- التعرف على مدى التدخل الحكومي السعري في تمور الزهدي بغية تحديد السياسة السعرية الملائمة للتدخل في تسعير تمور الزهدي ، لرفع مستوى انتاج هذا الصنف المهم .

2- تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي وبالتالي تعيين حالة الأمن الغذائي من هذا المنتج.

3-تقدير دالة إنتاج تمر الزهدي في العراق للمدة من (1995 – 2015).

4-تقدير دالة الاستهلاك الفردي لتمر الزهدي في العراق في أثناء المدة من (1995- 2015).

مصادر البيانات

تم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط كالنشرات السنوية والمجموعات الإحصائية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء وإحصائيات البنك المركزي العراقي ووزارة الزراعة والتجارة العراقية ودائرة البحوث الزراعية في ابو غريب والشركة العامة للتجهيزات الزراعية وإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) والبحوث والدوريات المرتبطة بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى الرسائل والاطاريح والكتب المعنية بهذا الجانب ، إذ أعتمد التحليل على بيانات سلسلة زمنية أمدها واحد وعشرين عاماً للمدة من (1995- 2015) والخاصة بمساحات وإنتاج وغلة الدونم لمحصول تمر (الزهدي) وكذلك أسعار شراء هذا المحصول سنوياً .

المواد وطرائق البحث

لقد أُعتمد الاسلوبان الوصفي والكمي للبحث عما يأتي

1-بعض المؤشرات المهمة التي تشمل بيانات السلسلة الزمنية من (1995- 2015) كتطورات اعداد النخيل والإنتاج وغلة الدونم . ومعدلات النمو للمساحة والإنتاج وغلة الدونم والمتاح للاستهلاك والكميات المصدرة وتطوراتها.

2-إجراء دراسة تحليلية اقتصادية لقياس آثار السياسات السعرية لتمر (الزهدي) للمدة من (1995 – 2015) والعوامل المؤثرة فيها .

واقع إنتاج التمور في العراق للمدة من (1995- 2015)

بينت دراسة البكري (2) ان التمور تُعدُ من اهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها العراق وسنحاول التطرق الى واقع إنتاج التمور(الزهدي) في العراق للمدة من (1995- 2015) وان صنف الزهدي هو اكثر اصناف التمور انتاجاً في العراق. علماً إن عدد اصناف التمور في العراق اكثر من (600) صنف ومن اهم اصناف تمور العراق التجارية هي

1-تمور البصرة :- الحلاوي- الخضراوي- الساير- الزهدي – الديري- البريم- الجبجاب .

2-تمور المنطقة الوسطى :- الزهدي – الخستاوي- الخضراوي- الاشرسي- المكتوم .

نلاحظ من جدول 1 ان كمية إنتاج التمور في تقلب وتذبذب مستمر بشكل متعاقب ، إذ نلاحظ ان صنف الزهدي هو اكثر الاصناف التي تنتشر زراعتها في العراق ويحتل إنتاجه المرتبة الأولى من بين أصناف التمور الرئيسة في العراق في أثناء مدة البحث ، إذ بلغ انتاجه في عام 1995 تقريباً (674370) طناً من المجموع الكلي لإنتاج التمور في العراق البالغ تقريباً (881020) طناً لذلك العام ممثلاً بذلك ما نسبته (76.5%) من مجمل الإنتاج الكلي في حين كان انتاجه في عام 2015 تقريباً (331981) طن ممثلاً بذلك ما نسبته (55.1%) من مجمل إنتاج التمور في العراق لذلك العام البالغ تقريباً (602348) طن . ووصل أعلى إنتاجاً لتمر الزهدي في عام 2002 بإنتاج مقداره (690890) طناً وبنسبه بلغت (75.1%) من مجمل انتاج التمور في ذلك العام . اما أقل إنتاجاً كان في عام 2007 فبلغ (265490) طناً وبمتوسط إنتاج سنوي بلغ (456250) طناً .مقارنة بصنف الخستاوي البالغ انتاجه في عام 1995 تقريباً (69440) طناً من المجموع الكلي لإنتاج التمور في العراق البالغ تقريباً (881020) طناً لذلك العام ممثلاً بذلك ما نسبته (7.8%) من مجمل الإنتاج الكلي في حين كان إنتاجه في عام 2015 تقريباً (62116) طناً ممثلاً بذلك ما نسبته (10.3%) من مجمل انتاج التمور في العراق لذلك العام البالغ تقريباً (602348) طناً .

ووصل أعلى إنتاجاً لصنف الخستاوي في عام **2014** بإنتاج مقداره (**77145**) طناً وبنسبة بلغت تقريباً (**11.6%**) من مجمل إنتاج التمور في ذلك العام ، اما أقل إنتاجاً فكان في عام **2005** بلغ (**44500**) طن وبمتوسط إنتاج سنوي بلغ تقريباً (**59625**) طناً . ولقد كان أعلى إنتاجاً للتمور ككل في العراق عام **2000** بلغ (**931540**) طناً في حين كان أقل إنتاجاً للتمور ككل في العراق عام **2005** بلغ (**404030**) طناً وبمتوسط انتاج سنوي كلي بلغ تقريباً (**676812.19**)طناً. ومن أسباب التذبذب في كمية إنتاج تمر الزهدي مقارنة بإنتاج الأصناف الأخرى في أثناء مدة البحث لعل من أهمها ، هي (**1**) .

1–إهمال بساتين النخيل من قبل الفلاحين بسبب ارتفاع أجور العمل، وعدم مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النخلة المثمرة و ارتفاع كلفة عمليات خدمة النخيل لأنها يدوية في مراحلها كافة وحتى عملية جني التمور وما يسببه ذلك من تلف كميات كبيرة من التمور ، إضافة الى الظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار إقتصادي.

2–ان الكثير من بساتين النخيل في العراق هي بساتين قديمة تجاوزت مرحلة الإنتاج الإقتصادي، مما جعل الفلاح لا يعتني بعمليات خدمة النخيل (التكريب، تنظيف النخلة من الفسائل الزائدة ، استخدام الاسمدة).

3–التغييرات الإقتصادية ومتغيرات أخرى مرت على العراق في أثناء مدة البحث وأهمها التطور الحاصل في الزحفين السكاني والعمراني.

جدول **1**: إنتاج التمور في العراق للمدة من (**1995 – 2015**) حسب الأصناف الرئيسة (طن)

السنة	الزهدي	الحلاوي	الخضراوي	الخستاوي	الساير	الاصنافالاخرى	الانتاج الكلي
1995	674370	17470	19410	69440	18130	82200	881020
1996	605090	22600	19200	52620	29220	68720	797450
1997	575180	19080	17720	51480	27940	58940	750340
1998	681790	29120	26370	57900	33330	84510	913020
1999	557340	21830	20550	60760	35140	68100	763720
2000	682340	25120	30580	65400	31220	96880	931540
2001	654240	22300	24800	63310	31780	110360	906790
2002	690890	26420	19150	70330	36290	76390	919470
2003	554560	32220	44490	47340	61270	128510	868390
2004	313760	13730	17370	51530	12300	39690	448380
2005	271910	17580	14870	44500	13140	42030	404030
2006	273020	17650	16740	46090	14740	64120	432360
2007	265490	18540	19690	51570	15570	60000	430860
2008	302390	18670	21260	51960	15990	66050	476320
2009	315430	20240	22780	56490	17310	74750	507000
2010	353900	21390	24860	60140	18990	87550	566830
2011	372050	23610	27320	68190	21540	106470	619180
2012	376160	24180	29140	71490	24650	129830	655450
2013	368719	23946	28498	72334	25409	157205	676111
2014	360645	23719	29167	77145	25817	145954	662447
2015	331981	18602	29933	62116	24914	134802	602348
المجموع	9581255	458017	503898	1252135	534690	1883061	14213056
المتوسط	456250	21810	23995	59625	25461	89669	676812.19

حسب إحصائيات وزارة الزراعة ،دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الإحصاء الزراعي(**10**) .

أعداد النخيل في العراق للمدة من (**1995 – 2015**)

يُعدُ العراق من البلدان التي تزخر بالموارد الإقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص . كما ان نسبة عالية من هذه الموارد يمكن استغلالها بشكل مباشر نحو زيادة الإنتاج بوتائر متصاعدة ، ان ثروة النخيل هي احد الموارد الزراعية المهمة في العراق ، إذ ان ما تنتجه من التمور يُعدُ من الثروات الوطنية

المهمة التي يمتلكها البلد حتى بدت رمزاً مميزاً له ، وان ما يتطلبه النخيل من مناخ وتربة وماء متوفر في أنحاء البلد عدا المنطقة الشمالية نتيجة اختلاف مناخها، لأنها منطقة جبلية لا تصلح لزراعة اشجار النخيل باستثناء بعض المناطق في محافظة كركوك ، إلاَّ إنَ معظم أشجارها غير مثمرة (3). وكما موضح في جدول 2 أعداد النخيل المثمرة والأهمية النسبية ومتوسط إنتاج النخلة المثمرة من العدد الكلي للنخيل للمدة من (1995-2015) .

جدول 2 :متوسط الإنتاج والأهمية النسبية لأعداد النخيل المثمرة من العدد الكلي للنخيل للمدة من (1995– 2015)

السنة	أعداد النخيل المثمرة ب(نخلة)	أعداد النخيل الكلي ب(نخلة)	* الاهمية النسبية %	*متوسط انتاج النخلة المثمرة الواحدة /كغم
1995	13649000	15911000	85.78	64.5
1996	13663000	15911000	85.87	58.3
1997	13798000	15911000	86.71	54.3
1998	14064000	15911000	88.39	64.9
1999	13816000	15911000	86.83	55.2
2000	13910000	15911000	87.42	67.0
2001	13903400	15910400	87.38	65.2
2002	14137600	15910800	88.85	65.0
2003	14162000	15910800	89.00	61.3
2004	7263475	8936003	81.28	61.7
2005	7209527	8935999	80.67	56.0
2006	7871677	9878565	79.68	54.9
2007	7853333	10327231	76.04	54.8
2008	7901531	11012651	71.74	60.2
2009	8120634	11797131	68.83	62.4
2010	8394063	12692793	66.13	67.5
2011	8705887	14002979	62.17	71.1
2012	9216494	14764596	62.42	71.1
2013	9947220	15968660	62.26	67.9
2014	9992737	16299832	61.30	66.2
2015	9913423	15381450	64.45	60.7
المجموع	227493001	293195890	1623.2	1310.2
المتوسط	10833000.05	13961709.05	77.29	62.39

حسب إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (9) .

نستنتج من جدول 2 ان اعداد النخيل في العراق هو في تناقص مستمر في أثناء السنوات من(1995–2015) وبمعدل نمو(0.02–) سنوياً. إذ ان التناقص في عدد النخيل كان على حساب النخيل المثمر بساتين وذلك بسبب الظروف التي مرَ بها العراق من حروب وحصار اقتصادي ، مما أدى الى فقدان أعداد كبيرة من اشجار النخيل كما بين القيسي(4). كما مبين في جدول 2، إذ انخفضت الأهمية النسبية لعدد النخيل المثمر من إجمالي عدد النخيل في العراق من (85.78%)عام 1995 الى (64.45 %) عام 2015 ، وحققت أعلى أهمية نسبية هي (89%) عام 2003. اما المتوسط السنوي لإنتاج النخلة المثمرة فقد بلغ متوسط إنتاجية النخلة الواحدة في العراق تقريباً (62.3%) كغم/ نخلة للمدة من (1995-2015) لقد بلغ معدل النمو السنوي في الإنتاجية (0.004+ %)

واقع استهلاك التمور في العراق للمدة من(1995 – 2015)

يتبين من جدول 3 الطلب الاستهلاكي لحاصل تمر الزهدي وقد قسم الى مرحلتين حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها العراق .

المرحلة الأولى من (1995 – 2002)

نلاحظ ان الطلب الإستهلاكي لحاصل التمر الزهدي في تزايد مستمر في ثمان السنوات الأولى من مدة البحث ، إذ زادت الكميات المتاحة للاستهلاك ولكن بصورة متذبذبة ، فقد بلغ في عام (1995) تقريباً (644370) طناً ، ثم بلغ في عام (2002) تقريباً (682890) طناً ، أي ان هناك زيادة في المتاح للاستهلاك من حاصل تمور الزهدي بمقدار 106% عن العام (1995) وبلغ المتوسط السنوي للمتاح للإستهلاك تقريباً (613188.75) طناً للمدة من (1995 – 2002) .

المرحلة الثانية من (2003 – 2015)

بدأت الكميات المتاحة للاستهلاك بالإنخفاض وبصورة متذبذبة فقد بلغ في عام (2003) تقريباً (549560) طناً ، ثم بلغ في عام (2015) تقريباً (302199) طناً أي ان هناك تناقص في المتاح للأستهلاك من حاصل تمر الزهدي بمقدار 182% عن عام (2003) وبمقدار (213%) عن عام 1995 ، و يعزى ذلك الى الحرب الأخيرة التي شهدها العراق في عام 2003، مما أدى الى إنخفاض كبير في أعداد النخيل وهجرة الفلاح من الريف الى المدينة ، وأدى ذلك الى انخفاض في حجم الإنتاج و الإستهلاك من حاصل تمر الزهدي بشكل كبير في أثناء مدة الدراسة، وكما هو موضح في جدول 3 في كميه الصادرات ونسبة الإكتفاء الذاتي فلقد بلغت كمية الصادرات من حاصل تمر الزهدي في عام (1995) تقريباً (30000) طن وفي عام (2015) تقريباً (29782) طناً في مدة الدراسة ، وقد بلغت أعلى كمية في عام (2005) وكانت تقريباً (147000) طن وبلغت أدنى كمية في عام (2001) تقريباً (4000) طن وبمتوسط كمية الصادرات (37602) في مدة الدراسة من (1995 – 2015) . ويتضح من البيانات المذكورة في الجدول ان هناك إرتفاع وانخفاض في نسبة الإكتفاء الذاتي في مدة الدراسة ، إذ بلغت في عام 1995 تقريباً (95.5%) اما في عام 2015 فلقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي (91%) ولقد شهد إنخفاضاً متتالياً في العامين (2005 – 2006) البالغين تقريباً من (45.9 – 58.7) ، ولقد حقق أعلى نسبة إكتفاء ذاتي في عام 2001 البالغ تقريباً (99.3%) وذلك لوجود دعم وتشجيع الفلاحين واهتمام من قبل الحكومة ، مما أدى الى النهوض بالواقع الزراعي في تلك المدة ، اما اوطئ نسبة إكتفاء ذاتي فلقد كانت في عام 2005 البالغ تقريباً (45.9%) وذلك بسبب إهمال الفلاحين في الإهتمام بالنخيل وفقدان الدعم الحكومي ، وذلك بسبب الحرب التي أثرت بشكل واضح في اقتصاد البلد والخ . وبمتوسط سنوي (89.25%) ، و نلاحظ تذبذباً في الصادرات من حيث الزيادة والنقصان.

السعرية لتمر الزهدي والأصناف الرئيسة الأخرى

يؤدي السعر عملاً مهماً في تحديد حجم المعروض من السلع والطلب عليها ، ويحتل سعر العرض السلعي أهمية في تحديد حجم الطلب لا سيما في الدول النامية التي تعاني من إنخفاض نسبي في مستوى الدخل الفردي . ويتضح من جدول 4 تذبذب وتقلب في أسعار التمور بشكل عام ، إذ بينت دراسة حمادي (5) ان سبب تقلب وتذبذب اسعار التمور يعود إلى كفاءة المؤسسات التسويقية للتمور وظروف التسويق في كل موسم ، وكذلك تبعاً لتقلبات الإنتاج وتذبذبه بين موسم وآخر وطبيعة السياسة التسويقية المتبعة من قبل الجهة المسؤولة وقدرة منتجي ومصدري التمور في التأثير في السوق . وهناك عوامل ثانوية أثرت في عدم استقرار الأسعار منها درجة المنافسة بين المنتجين وتعدد الوسطاء الذين كانوا يستحوذون على نسبة كبيرة من عوائد التمور بسبب سيطرتهم على العمليات التي تتم في مرحلة ما بعد عملية الإنتاج

جدول3: كمية الإنتاج المحلي والصادرات والمتاح للاستهلاك لحاصل تمر الزهدي في العراق للمدة من(1995-2015)

	السنة	كمية الإنتاج / طن*	الصادرات / طن**	الإستيرادات	المتاح للاستهلاك/ طن***	نسبة الاكتفاء الذاتي (100%)****
المرحلة الاولى	1995	674370	30000	-	644370	95.5
	1996	605090	39000	-	566090	93.5
	1997	575180	39000	-	536180	93.2
	1998	681790	30000	-	651790	95.5
	1999	557340	30000	-	527340	94.6
	2000	682340	35730	-	646610	94.7
	2001	654240	4000	-	650240	99.3
	2002	690890	8000	-	682890	98.8
المرحلة الثانية	2003	554560	5000	-	549560	99.0
	2004	313760	23500	-	290260	92.5
	2005	271910	147000	-	124910	45.9
	2006	273020	112500	-	160520	58.7
	2007	265490	37060	-	228430	86.0
	2008	302390	33100	-	269290	89.0
	2009	315430	37060	-	278370	88.2
	2010	353900	42440	-	311460	88.0
	2011	372050	47000	-	325050	87.3
	2012	376160	16000	-	360160	95.7
	2013	368719	22360	-	346359	93.9
	2014	360645	21110	-	339535	94.1
	2015	331981	29782	-	302199	91.0
	المجموع	9581255	789642	-	8791613	1874.4
	المتوسط	456250	37602	-	418648.2	89.25

*حسب احصائيات وزارةالتخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (9) ؛ **F.A.O (11) .

***المتاح للاستهلاك = الناتج المحلي + الاستيرادات – الصادرات

****الاكتفاء الذاتي = المتاح للاستهلاك / الناتج المحلي *100

التي تشمل والوظائف التسويقية من حيث النقل والخزن والبيع ،إذ ان سعر صنف الزهدي من بين الأصناف الرئيسة فهو يمثل اوطأ سعر لمدة الدراسة وذلك لاستخدام صنف الزهدي في الصناعات وتدني مستوى الطلب الاستهلاكي على هذا الصنف بالمقارنة مع الأصناف الأخرى . وفي عام 1995 بلغ سعر شراء تمر الزهدي تقريباً (65000) دينار/ طن وهو أوطأ سعراً في أثناء مدة الدراسة مقارنة بسعر صنف الخستاوي ، إذ بلغ تقريباً (271000) دينار/ طن عام 1995 وبلغ سعر صنف الزهدي في عام 2015 تقريباً (425000) دينار/ طن وهو أعلى سعراً في أثناء مدة الدراسة وبمتوسط بلغ تقريباً (261904) دينار/ طن . أما سعر صنف الخستاوي ،إذ بلغ في عام 2015 تقريباً (766000) دينار/ طن وهو أعلى سعراً حققه هذا الصنف في مدة الدراسة و أوطأ سعراً حققه في عام 1996، إذ بلغ تقريباً (188000) دينار/طن وبمتوسط سعر بلغ تقريباً (397571.42) دينار / طن . اما السعر المحلي الإجمالي للتمور ككل فلقد بلغ أدنى حداً له تقريباً (95000) دينار/ طن في عام 1995 وبلغ أعلى حداً له تقريبا (1893500) دينارطن في عام 2014 .

جدول 4 : أسعار شراء تمر الزهدي وتمر الخستاوي ومتوسط سعر شراء أصناف التمور بـ (دينار/ طن) في العراق للمدة من (1995 – 2015)

السنة	أسعار شراء تمر الزهدي (دينار\طن)	أسعار شراء تمر الخستاوي (دينار\طن)	متوسط سعر شراء اصناف التمور (دينار/طن)
1995	65000	271000	95000
1996	120000	188000	190000
1997	100000	208000	225000
1998	90000	207000	195000
1999	203000	262000	199500
2000	244000	227000	137500
2001	238000	218000	242000
2002	223000	200000	219166
2003	160000	270000	266666
2004	180000	285000	278333
2005	160000	260000	260000
2006	237000	300000	388833
2007	283000	357000	447333
2008	359000	568000	587500
2009	382000	575000	650333
2010	389000	586000	658500
2011	393000	593000	1664000
2012	408000	619000	1872000
2013	423000	638000	1722000
2014	418000	751000	1893500
2015	425000	766000	1562000
المجموع	5500000	8349000	13754164
المتوسط	261904.7	397571.4	654960.19

حسب إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (9) .

الاتجاه العام لتطور إنتاج التمور في العراق للمدة من (1995–2015)

يتضح من بيانات معادلة النمو السنوي لإنتاج التمور ككل وتمر الزهدي إنَ التأثير الزمني يعبر عن التغييرات التكنولوجية على إنتاج التمر الزهدي كان ضعيفاً بمعدل سالب ، إذ بلغ تقريباً (0.04–) وكذلك التأثير الزمني في إنتاج التمور ككل كان ضعيفاً بمعدل سالب أيضاً إذ بلغ تقريباً (0.02–) ويعود السبب الى الظروف التي مرَ بها العراق من حروب وحصار اقتصادي، مما أدى الى ضعف امكانات خدمة النخيل وعدم توفر المستلزمات الزراعية الكافية إضافة الى الهجرة من الريف الى المدينة وذلك جعل من الفلاح العزوف عن العمل في المزرعة وإهمال البساتين في مدة الدراسة . أما أسعار شراء التمور ككل فقد كان تأثير الزمن موجباً ، إذ بلغ تقريباً (0.14)، وأسعار شراء صنف تمر الزهدي فقد كان بمعدل موجب وبلغ معدل النمو السنوي (0.08).أما اعداد النخيل المثمرة للتمور ككل فقد كان التأثير الزمني سالباً وبمعدل (0.02–) وأعداد النخيل المثمر لتمر الزهدي فقد كان التأثير الزمني ايضاً سالباً وبمعدل (0.04–) ويعود السبب الى اهمال بساتين النخيل من قبل الفلاحين واصحاب البساتين بسبب ارتفاع اجور العمل وعدم مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النخلة المثمرة و ارتفاع كلفة عمليات خدمة النخيل لأنها يدوية ، والحروب التي أدت الى فقد أعداد كثيرة من النخيل إذ ان التناقص في عدد النخيل كان على حساب النخيل المثمر .

جدول 5 :معدل النمو السنوي للمدة من(1995 – 2015)

معدل النمو السنوي للمدة من (1995 – 2015)	
إنتاج التمور ككل	– 0.02
إنتاج صنف الزهدي	– 0.04
أسعار شراء التمور ككل	+ 0.14
أسعار شراء صنف الزهدي	+ 0.08
أعداد النخيل المثمر ككل	– 0.02
أعداد النخيل المثمر لصنف الزهدي	– 0.04

* المصدر : احتسبت من قبل الباحث باستخدام برنامج EViews9 بالاعتماد على الجداول (1) و(2) و(4) في متن البحث .

تقدير وتفسير أثر متغيرات السياسة السعرية الزراعية في إنتاج التمر الزهدي في العراق للمدة من (1995–2015)

من اجل تقدير أثر السياسة السعرية الزراعية في إنتاج التمور في العراق تم اختيار صنف الزهدي للمدة من (1995 – 2015). وبهدف التقدير فقد اختير عدد من المتغيرات المستقلة التي تمثلت بـ (اعداد النخيل المثمر لصنف الزهدي ، الأسمدة ، المبيدات ، عدد العمالة ، الواردات المائية ، المتغيرات الوهمية) ، فيما اعتمدت كمية الناتج الزراعي لحاصل تمر الزهدي قيد الدرس بوصفه متغيراً معتمداً في المدة من (1995–2015).

وقد استخدم أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (The Method of Ordinary Least Squares : OLS)ويهدف لحساب مقدار التغييرات التي تطرأ على المتغيرات المعتمدة لحاصل صنف تمر الزهدي بدلالة المتغيرات المستقلة تم قياس أثر المتغيرات الأخيرة وقد اختيرت أفضل الصيغ التي إجتازت الإختبارات الإحصائية والقياسية التي اعتمدت في البحثR^2, t, F, D.Wوبمستوى معنوية (5%) كما يأتي :

حاصل تمر الزهدي

من اجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في إنتاج حاصل تمر الزهدي في العراق تم تحليل الدالة بصيغ عديدة ، منها الخطية والنصف لوغاريتمية واللوغاريتمية المعكوسة واللوغاريتمية المزدوجة وتم اختيار الدالة النصف لوغاريتمية كأفضل دالة بناءً على تفوقها على الدوال الأخرى بالاختبارات الإحصائية والقياسية , D.W, t, F R^2ولموافقة معلماتها للمنطق الأقتصادي، كما في المعادلة التالية :

$$LnY = 11.085 + 1.9667X1 + 1.7460X2 + 4.5868X3 + 0.0051X4 + 3.1326X5 + 0.1403X6$$

$$t = (39.96) \quad (10.07) \quad (1.004) \quad (1.56) \quad (1.82) \quad (1.80) \quad (2.90)$$

$$R^2 = (0.967) , \ \bar{R}^2 = (0.953) , \ F = (68.97) , \ D.W = (1.876)$$

يتبين من المعادلة المذكورة آنفاً بان معظم المعلمات المقدرة تتمتع بدرجة من المعنوية بناءً على اختبار (t) وان معنوية الأنموذج المقدرة عالية ككل أيضاً اعتماداً على قيمة اختبار (F) البالغة (68.97) وان قيمة معامل التحديد بلغت (0.96) مما يدل على تقريباً 96% من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع تكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الأنموذج وان باقي النسبة البالغة 4% تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الأنموذج اما لعدم توفر البيانات عنها او عدم ثبوت أهميتها الإحصائية او لصعوبة تقديرها كالظروف البيئية وقد امتص اثرها المتغير العشوائي . وان قيمة اختبار (D.W) البالغة

(1.876) تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ، إذ ظهر بان قيمة (D) تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

فيما يأتي عرض لتحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد وتفسيراتها(صنف الزهدي) :

علماً إن Y = المتغير التابع لكمية إنتاج حاصل تمر الزهدي

اما المتغيرات المستقلة ، فهي :

أعداد النخيل المثمر لصنف تمر الزهدي (X1)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة (X1) (1.9667) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (1%) تحدث زيادة في الكميات المنتجة من حاصل التمر الزهدي وبنسبة (1.9%)، والإشارة الموجبة لمعاملة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على عدَ إن زيادة أعداد النخيل المثمر لصنف الزهدي تسهم وبشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي من هذا الحاصل ، وقد قامت الدوائر المختصة آن ذلك بتشجيع المزارعين عن طريق منحهم القروض الزراعية ، وكذلك دعمهم بالمستلزمات الزراعية المختلفة وخاصة في مدة الحصار الاقتصادي في مدة التسعينات من أجل تلبية الطلب المحلي على هذا الحاصل الاستراتيجي وتقليل الاعتماد على الاستيراد .

الأسمدة (X2)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X2) (1.7460) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (1%) تحدث زيادة في كمية إنتاج حاصل تمر الزهدي بنسبة (1.74%)، وهذا يعكس أهمية إضافة الأسمدة وتأثيرها في الإنتاج الزراعي .

المبيدات (X3)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X3) (4.5868) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (1%) تحدث زيادة في كمية إنتاج حاصل تمر الزهدي بنسبة (4.5868)، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الإقتصادية.

الواردات المائية (X4)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X4) (0.0051) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى إن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (1%) تحدث زيادة في كمية إنتاج حاصل تمر الزهدي بنسبة (0.0051)، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية . وهذا يعكس العمل الإيجابي للمياه من حيث إرواء البساتين ومساعدته على إذابة الأسمدة في التربة وإيصالها الى الجذور لتغذية النخيل يؤدي الى زيادة كميات إنتاج التمر الزهدي .

العَمالة الزراعية (X5)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X5) (3.1326) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (1%) تحدث زيادة في كمية إنتاج حاصل تمر الزهدي بنسبة (3.13%)، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية. وهذا بسبب العمل الإيجابي الذي تؤديه العمالة من حيث إدامة وخدمة بساتين النخيل من (الري ،التسميد، الوقاية، التكريب،

... الخ) وصولاً الى الإنتاج وما يرافقه من خطوات جني الثمار وأعدادها للتسويق او التصنيع و كل ذلك فان للعمالة العمل الرئيس في زيادة الإنتاج ،خاصة ان خدمة البساتين وبلذات النخيل ما زالت تعتمد على العامل البشري أكثر من استخدام المكننة الزراعية .

المتغيرات الوهمية(X6)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X6) (**0.1403**) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في المتغير المقدر آنفاً وبنسبة (**1%**) تحدث زيادة في كمية إنتاج حاصل تمر الزهدي بنسبة (**0.14%**) ، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع مفاهيم النظرية الإقتصادية. وتم اتخاذ قيمة **1** في حالة السلم ويأخذ قيمة **0** في حالة الحرب ، إذ تم الحصول على نتائج معنوية ومعرفة مدى تأثير الحروب والسلم في كميات إنتاج تمر الزهدي .

حاصل التمور ككل

تم اختيار الدالة النصف لوغاريتمية كأفضل دالة بناءً على تفوقها على الدوال الاخرى بالاختبارات الإحصائية والقياسية **D.W, t, F , R^2** ولموافقة معلماتها للمنطق الاقتصادي كما في المعادلة التالية:

$$LnY = 11.533 + 1.293X1 + 6.855X2 + 2.971X3 + 0.004X4 + 3.079X5 + 0.119X6$$

$$t = \quad (54.28) \quad (12.10) \quad (0.501) \quad (1.24) \quad (1.95) \quad (2.32) \quad (3.06)$$

$$R^2 = (0.968) \ , \ \overline{R^2} = (0.955) \ , \ F = (72.93) \ , \ D.W = (1.763)$$

يتبين من المعادلة المذكورة آنفاً بان اغلب المعلمات المقدرة تتمتع بدرجة من المعنوية بناءً على اختبار (**t**) كما ظهرت معنوية المتغيرات (**X1,X4,X5,X6**) ، ولم تظهر معنوية المعلمة(**X2,X3**) بالرغم من الإشارة موجبة وهذا يدل على عدم الاستخدام الرشيد للأسمدة والمبيدات لبساتين النخيل بسبب التذبذب في استخدامها بشكل يساعد هذه البساتين الاستفادة منها خصوصاً وان بساتين النخيل تضم أشجار أخرى مزروعة ضمنياً . وكذلك عدم توفرها بشكل منتظم، و كما تبين لنا معنوية الأنموذج ككل من بواسطة اختبار (**F**) ،إذ بلغت القيمة المحسوبة تقريباً (**72.93**) . وان قيمة معامل التحديد بلغت (**0.96**) مما يدل على ما يقارب من **96%** من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع لتكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الإنموذج وان باقي النسبة البالغة **4%** تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الأنموذج . وقد بلغت قيمة دربن واتسن (**D-W**) المحسوبة(**d***)(**1.763**) في حين أوضح الاختبار المذكور آنفاً ، عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي (**Autocorrelation**) بين قيم المتغير العشوائي فظهر بان قيمة (**D**) المحسوبة تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى **1%** .

أثر متغيرات السياسة السعرية الزراعية في استهلاك تمر الزهدي في العراق في أثناء المدة من (2015-1995)

من اجل تقدير اثر السياسة السعرية الزراعية في استهلاك التمور في العراق تم اختيار صنف الزهدي للمدة من (**1995 – 2015**) ، و اختير عدد من المتغيرات المستقلة التي تمثلت بـ (متوسط نصيب

الفرد ، كمية إنتاج تمر الزهدي، سعر المفرد بالأرقام القياسية) في المدة من (1995– 2015). وكما يأتي

حاصل تمر الزهدي

من اجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في إستهلاك حاصل تمر الزهدي في العراق فقد تم اختيارالدالة اللوغاريتمية المعكوسة كأفضل دالة بناءً على تفوقها على الدوال الأخرى بالإختبارات الإحصائية والقياسية $D.W, t, F , R^2$ولموافقة معلماتها للمنطق الاقتصادي كما في المعادلة التالية :

$$C = -5542744.71 + 12379.08\ln X1 - 31263.73\ln X2 + 459666.36\ln X3$$
$$t = (-7.313) \quad (0.802) \quad (-1.389) \quad (9.304)$$
$$R^2 = (0.93) \ , \ \bar{R}^2 = (0.92) \ , \ F = (85.07) \ , \ D.W = (2.12)$$

يتبين من الدالة المذكورة آنفاً ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل (X1) بمقدار 1 % يؤدي الى زيادة في الاستهلاك (C) بنسبة (12379.08) وحدة ، وكانت العلاقة طردية ومتوافقة مع منطوق النظرية الاقتصادية . في حين كان المتغير(X2) يمثل سعر المفرد لحاصل تمر الزهدي بالأرقام القياسية ، إذ ان تغيير مقدار 1% في السعر يؤدي الى تغيير الكمية المتاحة للاستهلاك بنسبة (31263.73–) وحدة ، إذ ان زيادة اسعار تمر الزهدي تؤدي الى تقليل الإستهلاك. في حين كان متغير كمية الإنتاج لحاصل التمر الزهدي (X3) عند مستوى 1 % تحدث زيادة في كمية الإستهلاك بنسبة (459666.36) وحدة ، وجاءت الإشارة موجبة ومعنوية ، إذ ان العلاقة طردية وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الإقتصادية . كما تأكد لنا معنوية الانموذج ككل من خلال اختبار (F) ، إذ بلغت القيمة المحسوبة (85.07) اكبر من قيمة (F) الجدولية ، وان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.93) مما يدل على ما يقارب من 93% من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع لتكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الإنموذج وان باقي النسبة البالغة 7% تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الأنموذج .وقد بلغت قيمة إختبار دربن واتسن (D.W) المحسوبة (d*)(2.12) ، تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين قيم المتغير العشوائي ، إذ ظهر بأن قيمة (D) المحسوبة تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

حاصل التمور ككل

من اجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقاً في إستهلاك حاصل التمور ككل في العراق وتم إختيار الدالة اللوغاريتمية المعكوسة كأفضل دالة بناءً على تفوقها على الدوال الأخرى بالإختبارات الإحصائية والقياسية $D.W,t,F,R^2$ولموافقة معلماتها لمنطق النظرية الإقتصادية كما في المعادلة التالية :

$$C = -8414237.68 + 19125.54\ln X1 - 44264.99\ln X2 + 674521.78\ln X3$$
$$t = (-9.92) \quad (1.07) \quad (-1.91) \quad (11.99)$$
$$R^2 = (0.93) \ , \ \bar{R}^2 = (0.92) \ , \ F = (83.93) \ , \ D.W = (2.13)$$

يتبين من المعادلة المذكورة آنفاً بانها تتمتع بدرجة من المعنوية بناءً على إختبار (t) وان معنوية الأنموذج المقدرة عالية ككل أيضاً اعتماداً على قيمة اختبار (F) البالغة (83.93) وان قيمة معامل التحديد بلغت (0.93) مما يدل على ما يقارب من 93% من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع لتكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الإنموذج وان باقي النسبة البالغة 7% تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الإنموذج . وان قيمة اختبار (D.W) البالغة (2.13) تدل على عدم وجود مشكلة

الإرتباط الذاتي عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ، إذ ظهر بان قيمة (d^*) المحسوبة تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

أثر اسعار السلع المنافسة (صنف الخستاوي) وأسعار شراء التمور و صنف الزهدي في إنتاج التمور في العراق للمدة من (1995-2015)

يمكن معرفة أثر السعر في مستوى انتاج التمور في العراق من حيث تأثيره سلبياً او ايجابياً عليه ، فان المستويات السعرية تعدُ حافزاً مشجعاً امام المنتج لزيادة وتطوير مستوى الإنتاج اذا ما كانت تلك الأسعار مجزية فقد تم تقدير الأنموذج الذي يكون فيه إنتاج التمورككل على مستوى العراق هو المتغير التابع (Y) وإنتاج صنف الزهدي ويرمز للمتغير التابع له بـ (y1) . ومستويات السعرية الجارية للتمور ككل وصنف الزهدي هو المتغير المستقل ، إذ يرمز لسعر صنف تمر الزهدي بـ(X1) ولأسعار التمور ككل يرمز له بـ (X3) و فلقد تم اختيار المستويات السعرية الجارية لصنف الخستاوي كمتغير مستقل ويرمز له (X2) وذلك لمعرفة مدى تأثير اسعار السلع المنافسة او المكملة في إنتاج التمور ككل وصنف الزهدي وسنجري تحليل إحصائي باستخدام برنامج Eviews9كل منهما على حدة وبما ان للتمور أصنافاً عديدة . ويمكن توصيف أسعار التمور على انها تعبيراً نقدياً عن قيمة السلعة أو الخدمة(6) . وان المستويات السعرية تؤدي عملها في التأثير في قرارات المنتجين ، إذ إن هناك ترابط وثيق بين زيادة المستويات السعرية من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى لأنها تعدُ حافزاً للمنتج لزيادة الناتج . إلاَ ان ما يجب التأكيد عليه هنا ان السعر لا يؤثر تأثيراً مباشراً في إنتاج التمور لأنه لا يرتبط بتوسع مساحات كما هو الحال في إنتاج الحبوب بل يختص بعدد أشجار النخيل والمقصود هنا عدد اشجار النخيل المثمر ، بمعنى ان السعر يؤثر في الطاقة الفعلية للإنتاج التي هي اعداد النخيل (3) .ويعدُ السعر المحلي لحاصل التمور وصنف الزهدي قيد الدراسة عاملاً محفزاً لدى المنتجين في زيادة إنتاجيتهم من هذا الحاصل وتحسينه . وتفترض النظرية الاقتصادية وجودة علاقة طردية بين هذا المتغير ومتغير إجمالي انتاج التمور . ولقد تم الحصول على التقديرات التالية

تقدير أنموذج اثر اسعار التمور ككل في الانتاج الكلي

من اجل تقدير اثر السياسة السعرية الزراعية في إنتاج التمور في العراق فقد تم اختيار الدالة الخطية لأنها أفضل دالة بناءً على تفوقها على الدوال الأخرى بالاختبارات الإحصائية والقياسية($D.W,t,F,R^2$)ولموافقة معلماتها للمنطق الاقتصادي كما في المعادلة التالية :

$$Y = 0.3826 + 0.6721X3$$
$$t = (1.579) \quad (2.9435)$$
$$R^2 = 0.40 , R^2 = 0.13 , F= 15.25 , D.W = 1.57$$

يتبين من المعادلة المذكورة آنفاً بثبوت معنوية الدالة عند مستوى 5% بناءً على إختبار (t) وبلغ (2.9%) وان معنوية الأنموذج المقدرة عالية ككل أيضا إعتماداً على قيمة اختبار (F) البالغة (15.25) وان قيمة معامل التحديد بلغت (0.40) مما يدل على ان40% فهذا يعني ان التذبذبات التي تحدث بالإنتاج من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع تكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الأنموذج وان باقي النسبة البالغة 60% تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الأنموذج اما لعدم توفر البيانات عنها او عدم ثبوت أهميتها الاحصائية او لصعوبة تقديرها كالظروف البيئية . وان قيمة اختبار

(D.W) البالغة(1.57) تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ، إذ ظهر بان قيمة (D)المحسوبة تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

تقدير أنموذج اثر أسعار صنف الزهدي

$$y1 = 0.0295 + 0.6280X1$$
$$t = (0.719)\ (4.202)$$
$$R^2 = 0.45\ ,\quad \bar{R}^2 = 0.44,\ F = 17.25\ ,\ D.W = 2.49$$

يتبين من المعادلة المذكورة آنفاً بان المعلمة المقدرة لـ (X1) تتمتع بدرجة من المعنوية بمستوى 5% بناءً على اختبار (t) وان معنوية الأنموذج المقدرة عالية ككل أيضاً اعتماداً على قيمة اختبار (F) البالغة (17.25) وان قيمة معامل التحديد بلغت (0.45) مما يدل على ان 45%من التغييرات التي تحدث بالإنتاج ناتجة من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع تكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الإنموذج وان باقي النسبة البالغة 55% تعزى الى عوامل اخرى لم يتضمنها الأنموذج . وان قيمة اختبار (D.W) البالغة (2.49) تدل على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ، إذ ظهر بان قيمة (d^*) تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

تقدير إنموذج اثر أسعار التمور ككل وأسعار صنف الزهدي وأسعار صنف الخستاوي على الإنتاج الكلي

$$Y = 18.845 + 0.614X1 - 0.807X2 + 0.261X3$$
$$t = (7.821)\quad (2.865)\quad (3.307)\quad (1.935)$$
$$R^2 = 0.65\ ,\quad \bar{R}^2 = 0.62\ ,\ F = 22\ ,\ D.W = 2.59$$

يتبين من المعادلة السابقة بان المعلمات المقدرة لـ (X1, X2 ,X3) تتمتع بدرجة من المعنوية بمستوى 5% بناءً على إختبار (t) وان معنوية الإنموذج المقدرة عالية ككل أيضاً اعتماداً على قيمة إختبار (F) البالغة (22) وان قيمة معامل التحديد بلغت (0.65) مما يدل على ان 65%من التغييرات التي تحدث بالإنتاج من التقلبات الكلية التي تحدث في المتغير التابع تكون مسؤولة عنها المتغيرات التوضيحية الداخلة في الإنموذج وان باقي النسبة البالغة 35% تعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الإنموذج. وان قيمة إختبار (D.W) البالغة (2.59) تدل على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ، إذ ظهر بان قيمة (*d) تقع في منطقة قبول عدم وجود مشكلة عند مستوى 1% .

وفيما يأتي عرض لتحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد وتفسيراتها:

علماً ان المتغير التابع Y= كمية إنتاج التمور ككل

أسعار تمر الزهدي (X1)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X1) (0.614) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن التغيير الحاصل بمقدار (1%) لأسعار تمر الزهدي ستغير الكمية المنتجة من التمور ككل بمقدار (0.6%).

أسعار تمر الخستاوي (X2)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X2) (-0.807) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن التغيير الحاصل بمقدار (1%)لأسعار تمر الخستاوي ستغير الكمية المنتجة من التمور ككل بمقدار من (-0.8 %) ، ويُعدُ محصولاً منافساً لصنف تمر الزهدي من حيث الأهمية.

أسعار التمور ككل (X3)

بلغت قيمة المعلمة المقدرة لـ (X3) (0.261) وحدة ، وهذه القيمة تشير إلى أن التغيير الحاصل بمقدار (1%) يؤدي الى تغيير حاصل التمور ككل بمقدار (0.2%) ،والإشارة موجبة لمعلمة هذا المتغير وتتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية ، أيّ كلما ازدادت أسعار التمور ستساعد في التحفيز على زيادة الإنتاج لهذا الحاصل المهم .

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية

1–ان السياسة السعرية المتبعة اتجاه حاصل التمور (صنف الزهدي)للمدة المدروسة كان تأثيرها في صالح المستهلك ، إذ كانت هناك زيادات واضحة للقوة الشرائية ، وإقبال على شراء التمور في الأسواق العراقية وهناك تنافس بين الأصناف في تحديد الأسعار .

2- بينت الدراسة ان إنتاج التمور يتركز بشكل رئيس في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق بسبب ملائمة الظروف المناخية إذ إن هناك خمسة أصناف رئيسة من التمور (الزهدي – الخستاوي – الساير – الحلاوي – الخضراوي) . علماً إن عدد أصناف التمور في العراق أكثر من (600)، ويمثل صنف الزهدي أكثر الأصناف إنتاجاً

3–بينت الدراسة ان هناك تباين في أسعار التمور بسبب تقلب مستويات الإنتاج وكذلك عمليات خدمة النخيل في توفير مستلزمات الإنتاج ، مما أثر سلبياً في أعداد النخيل المثمر نتيجة للاستمرار في إهمال عمليات خدمتها مؤدياً الى التناقص السريع في أعداده ، وإضافة الى ذلك ضعف الملاكات الإرشادية في إيصال المعلومات الى المزارعين

4– لقد برز أن هناك دعم حكومي من حيث تسعيرة شراء تمور الزهدي في العراق ولكن يحتاج الى اهتمام ودراسة أكبر لتحديد أسعار معقولة لدعم المنتج مع توفير المستلزمات الأخرى التي تدخل في إنتاج تمر الزهدي والاهتمام بعمليات خدمة النخيل .

التوصيات

1–تدخل الدولة في تحديد أسعار التمور يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار الكلفة الإنتاجية وبما يضمن دخلاً مجزياً للمزارعين من أجل أن يكون حافزاً للمنتجين للتوسع في الإنتاج.

2–قيام الأجهزة الحكومية بوضع البرامج التصديرية التي تحدد بموجبها الكميات والأصناف والأسعار وأوقات التصدير.

3–تحديد الأسعار التصديرية على أسس تنافسية لأسعار السوق العالمية.

4– العمل على تعويض بساتين النخيل التي انتهى عمرها الاقتصادي بفسائل جديدة وذات نوعيات ممتازة وتجارية .

5– تقييد الاستيراد لأصناف التمور وضخها في السوق العراقي للمحافظة ودعم المنتج المحلي .

6 –تكليف الدوائر الزراعية بالإكثار من إنتاج التمور بإنتاج التمور بتوفير الفسائل وبكميات كبيرة وبأسعار مناسبة

المصادر

1– البدري، باسم حازم –دراسة اقتصادية حول واقع انتاج التمور في العراق للمدة(1980– 2009)–الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة . جامعة بغداد (2010) .

2– البكر ، عبد الجبار – نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها – بغداد(1972).

3– البياع ، ثناء حسين جواد، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع انتاج التمور في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة،

قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد (1988).

4- القيسي، خالد محمد حسين، اطـروحـة دكتوراه، دراسة اقتصادية تحليلية تسويق ثمار نخلة التمر في العراق ،جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد الزراعي ، سنة(2002).

5- حمادي، اسماعيل عبد، السياسات السعرية ودورها في التنمية الزراعية ، المؤتمر الفني الرابع ، نقابة المهندسين الزراعيين ، بغداد (1988).

6- عبدالله، نسيم زهير حمد، دراسة اقتصادية لأثر الدعم الحكومي على نمو الناتج الزراعي لبعض المحاصيل الزراعية في العراق للمدة (1990- 2003) رسالة ماجستير مقدمة الكلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل(2007).

7- منظمة العربية للتنمية الزراعية: تطوير التسويق الزراعي في العراق، الخرطوم، شباط(1987).

8- منظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 1994- 1995 ، الخرطوم (1996).

9- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجي المعلومات – الاحصاء الزراعي – المجاميع الاحصائية للسنوات (1995- 2015) بغداد . العراق .

10- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء الزراعي، احصائيات انتاج التمور للمدة(1995- 2015)

11- F.A.O "Food system and Food security" Rome: F-A-O (1988).

Iraqi J. Agric. Res. (Special Issue) Vol.22 No.11 2017

AN ANALYTICAL ECONOMICAL OF MEASURING THE EFFECT OF PRICE POLICY FOR CROP OF AL-ZAHDI DATES IN ACHIEVING FOOD BALANCING IN IRAQ- DURING (2015 –1995)

F. H. Saud* **R. T. Al-Wasity**** **B.F. lattef***

ABSTRACT

The production of dates in Iraq has dominated the global production whence of quantity produced and exported. Despite this position, there is a clear decline in Iraq's relative role of world production during the period of study (1995-2015), which gave indications of a clear deterioration in production of the main varieties of dates . Price policy is one of the most important issues in the various economic systems. It is important to stimulate agricultural producers to increase production, fill domestic demand, export surplus and obtain the hard currency needed by any country's economy. Therefore, the study aimed mainly at the knowledge and analysis of the technical efficiency of dates in Iraq through studying the geographical distribution of date palm trees and date production according to the main varieties and studying the statistical estimation of the production functions, and studying the development of the productive indicators of date crops in Iraq during the period (1995 -2015) The study relied on the use of the inductive and statistical methods to describe and analyze the study data by using percentages and arithmetic averages, the general time trend to measure the appraising of the physical variables of the crop, The results of the study were based on three functions using the statistical program (Eviews9):

1- Productivity function .2- Consumer function .3 - Price function

It also dealt with the Iraqi production of dates through the development of palm trees production and productivity and production at the level of Iraq and different varieties, and found that there is a decline in the number of palms because of war and the bulldozing of orchards and neglect and high salinity and non-control of pests that affect the palm correctly, and the study was the most important technical factors affecting On the productivity of the palm, the amount of fertilizer, the amount of pesticides, employment, water imports, and the preparation of palms, and the imaginary variable and the study found that some of factors of production are significant.

Part of M.SC. Thesis of the first author

***College of Agric., Tikrit Univ., Tikrit, Iraq.**

****College of Agric., Baghdad Univ., Baghdad, Iraq.**